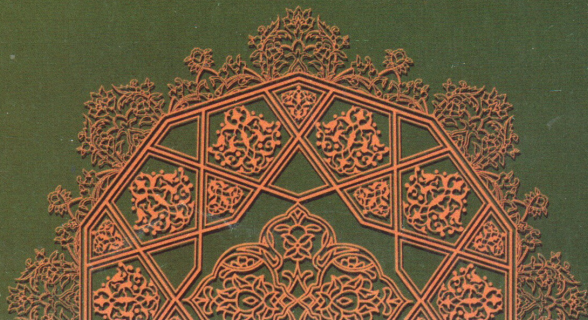


حول تفسير القمي

دراسة تحقيقية

محمود هيدوس



حول

تفسير القمّي

دراسة تحقيقية

محمود هيدوس



حول تفسير القميّ (دراسة تحقيقية)

محمود هيدوس

دارالكتاب - قم تلفكس : ٧٧٤٤٥٦٨

الطبعة الاولى : ٣٠٠ نسخة

تاريخ الطبع : ١٤٢٢ هجري / ١٣٨٠ شمسي

المطبعة : امير / السعر : ٥٠٠ تومان

شابک ٩٦٤ - ٥٥٩٤ - ٤٨ - ٠

ISBN 964 - 5594 - 48 - 0

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وآله الطيبين الطاهرين. وبعد...

كنت قد كتبت في العدد الرابع من مجلة أصداء* مقالة تدور رحى كلماتها حول ثلاث نقاط مهمة تتعلق بكتاب "تفسير القمي" المنسوب الى علي بن ابراهيم، وتلك النقاط بمثابة مباحث متصلة يأخذ الأول منها بعنق التالي، فالمبحث الأول عن صحة نسبة الكتاب الى القمي، والثاني عن صحة نسبة المقدمة اليه والثالث عن التوثيق العام لرجال تفسير القمي، والذي دعاني وقتئذ الى كتابة تلك المقالة عدة امور من اهمها وجود عيّنات في تفسير القمي مخالفة لما هو المجمع عليه عندنا، اي عند الشيعة الإمامية، وهذا الأمر وحده لم يكن الحافز المباشر للكتابة، لأنه بات معروفا أن بعضاً من كتب علمائنا المتقدمين قد امتدت إليها الأيدي الأثمة لتضع حديثاً هنا وحديثاً هناك تشويهاً لصورة

* وهي مجلة حديثة يصدرها جمعٌ من الطلبة اللبنانيين في قم المقدسة

العقائد الحقّة التي حمل أئمة أهل البيت (ع) همّ إيصالها إلينا، بل كان الدسّ موجوداً في كتب أصحاب الأئمة (ع) وفي عصر المعصوم، مما أدّى إلى صدور اللعن من قبل المعصوم (ع) بحق أولئك الوضّاعين أمثال المغيرة وأضرابه، فقد روى الكشي في رجاله عند ترجمته للمغيرة بن سعيد رواية عن الصادق (ع) جاء فيها "... لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة، أي تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد لعنه الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا (ص)...".

إن الحافز المباشر لم يكن ما ذكرنا بل الذي دفعني إلى كتابة تلك المقالة قول بعض الأعلام وفي مقدمتهم السيد الخوئي (قده) بوثاقة الرجال الواقعيين في اسناد تفسير القمي، وبما أنني أؤمن بأن الوثاقة وحدها لا تكفي في إثبات صحة ما روي عن المعصوم (ع)، بل لا بد من ضمّ الوثوق بمضمون تلك الروايات ولا أقصد الوثوق الشخصي الاستحساني، بل تلك العناصر المتحركة والاحتمالات المتراكمة التي تضعف أو تقوي من صحة المضمون، هذا.

وقد كان يساورني قلق وخوف من أن يستغل أحد المغرضين وجود تلك العينات الموضوعة للتشنيع على الشيعة كما حصل من بعض الكتاب في السابق، وأبديت تخوفي لأحد

المحققين الكبار في حوار معه حول ضرورة كتابة كتاب نقدي لتفسير القمي يظهر الغث فيه من السمين، قبل أن ينتقد كتبنا الآخرون ونتهم بأننا نعتقد بكل ما جاء فيها، وكان رأي ذلك المحقق (حفظه الله) أن هذا النوع من الدراسات فيه تخريب للكتب المشهورة -على حسب تعبيره- وأبدى تحفظاً شديداً أثار في استغراباً وتعجباً شديدين، إذ باعتقادي أن إعادة النظر في محتويات تلك الكتب هو بناء وإعمار لها والأهم من ذلك رفع كل ما يضيفي على صورة المعتقد الحق ظلالاً قاتمة تشوّه من وجهه الجميل...، وأظن قويا أن الذي دعاه الى هذا التحفظ هو أن أمثال هذه التحقيقات تحتاج الى الجرأة والدقة بل الحذر العلمي كي لا يطرح قلم التحقيق جانباً ما قد يكون صادراً عن المعصوم، فإذا كان هذا مراده فهو مصيب في تحفظه وهذا ما جعلني فيما بعد أعرض هذه الدراسة على أهل الخبرة في هذا المجال .

وبعد كتابة المقالة حصل ما كنت أخشاه، فقد قرأت في كتاب (مراجعات في عصمة الأنبياء من منظور قرآني) * ما نصه : "أعدت مؤخراً دراسة عن تفسير القمي بالذات، عمل مؤلفها على تجميع (أمثال تلك الروايات) ليطرحها وكأنها من عقائد الشيعة ومبادئها... ويؤيد صاحب هذه الدراسة مقولته تلك

* مراجعات في عصمة الأنبياء من منظور قرآني - عبد السلام زين العابدين ص ٣٤٨.

بأن كبير الشيعة ومرجعها السيد الخوني قد وثق رواة هذا التفسير واعتمده...".

عندئذ علمت انه لا بد من إخراج تلك المقالة من الدائرة الضيقة التي تعيش فيها ضمن عدد من القراء محدود الى دائرة أوسع وعلى شكل كتاب صغير مع بعض الإضافات الجديدة إذ لعله ينتاهي الى سمع صاحب تلك الدراسة وغيره أن الشيعة لا يؤمنون بكل ما ينسب اليهم من إعتقادات مخالفة للقرآن أو للعقل القطعي حتى وان كانت موجودة في كتبهم المشهورة، والسيد الخوني (رحمه الله) عندما يقول بوثاقة رجال تفسير القمي لا يعني هذا انه يقول بصحة الروايات الموضوعة التي وقعوا في اسنادها، فمن المعلوم ان الرواية قد تكون موضوعة مع سندها وهذا النوع من الروايات خارج عن نظر السيد الخوني (قده) لمعلومية كذبها.

أخيراً: ربما يظن القارئ من خلال ما عرضته ان هذا المختصر الذي بين يديه هو دراسة تحقيقية حول تلك العينات التي تضمنها تفسير القمي فعذراء، إذ الدراسة كما قلنا في أول المقدمة تتناول ثلاث مباحث رئيسية وأهم تلك المباحث هو المبحث الأخير أعني "وثاقة رجال التفسير المذكور" وفيه سأبرز تلك العينات كقرائن تساعد في إثبات نتيجة ذلك المبحث فنكون بذلك قد حصلنا على فائدتين:

الأولى : التنبيه على تلك العينات والاشارة اليها .

الثانية: النتيجة التي نخلص اليها من هذا المبحث.

محمود هيدوس - قم المقدسة

١٧ ربيع اول ١٤٢١هـ جري

ذكرى ولادة الرسول الاعظم (ص)

وحفيده الصادق (ع)

184. *Thymus* *serpyllifolius* L.

Thymus *serpyllifolius* L.

Thymus *serpyllifolius* L.

Thymus *serpyllifolius* L.

Thymus *serpyllifolius* L.

حول تفسير القمي

دراسة تحقيقية

توطئة

يمتاز تراثنا الشيعي بغنى ملحوظ من حيث كثرة التصنيفات في مختلف أنواع العلوم، قديما وحديثا، وقد دأب علماؤنا (رضوان الله عليهم) على تحقيق هذا التراث، إلى أن خرجت إلينا الكثير من المصنفات في أبهى الحلل من حيث التبويب والتحقيق.... وذلك في عصر تطوّرت فيه وسائل التحقيق، فدخلت أجهزة الكمبيوتر إلى حوزاتنا العلمية، وآلات الطباعة الحديثة، كما أنشئت معاهد ومؤسسات متخصصة في مجال التحقيق، وبذلت جهود جبّارة يستحق أصحابها الثناء والشكر.

لكن مع كل هذا الجهد، لابد من الاعتراف بوجود طائفة من الكتب ما زالت بحاجة إلى إعادة النظر في محتوياتها ، أو إعادة النظر فيما قد يربته بعض أعلامنا العظام على بعض ما فيها من أثر له أهمية في علم من العلوم صحيح أن بعض الكتب يتهيب المرء عند الوقوف أمامها، إذ هي تلمس روحه وقلبه قبل أن تلمس عقله، كالكتب الحديثية والتفسيرات الروائية، أي ما روي عن المعصوم (ع) ، فلا يقدم المرء على رفض - أو قبول - ما فيها، فتترك على ما هي عليه.. لكن هذا وغيره لا يشكل مانعا عن إخضاع كل ما ورد عنهم (ع) تحت ظل الموازين والضوابط الصحيحة التي وصلتنا عن أهل البيت (ع) ، كروايات الترجيح عند التعارض المستقر، أو روايات العرض الصحيحة والمستفيضة والتي تعبّر بلسان واحد تقريبا عن عرض ما يرد عنهم (ع) على القرآن أو العقل القطعي، فما وافقهما نأخذ به وإلا نضرب به عرض الجدار (فهو زخرف) أو (هذا شيء لم نقله) أو (الذي أتى به أولى به) على حسب تعبيرهم (ع).

هذا لا يعني أن علماءنا (ره) تهاونوا مع هذا النوع من الكتب، بل أشاروا إلى ضعف هنا وخلل هناك، ولكن في طيات بحوث أخرى عامة، بالاضافة إلى أنه حتى ولو تم تحقيق هذه الكتب وما فيها لا نرى المعالجة - بشكل عام - تمت بنفس المستوى من الدقة المتناهية والجريئة كما نراها في محاكمة روايات الاحكام الشرعية، فتراهم هناك يطرحون طائفة من الروايات على حساب طائفة أخرى من خلال موازين الاخذ

والردّ التي وردت عن أهل البيت (ع) والتي أنقنوا استعمالها، فلا يكاد الفقيه يخرج من رواية إلى أخرى إلا بعد أن يشبعها دراسة وتمحيصاً، سنداً ودلالة ، وبعد أن يتجول طويلاً بين ثنايا ألفاظها لعلّ هناك أمراً ما قد نخرها.

ان الروايات التي تتناول تفسير آيات قرآنية أو تتحدث عن أمور غيبية، لا تقل أهمية عن روايات الاحكام الشرعية، إن لم نقل أكثر إذ أنها تكون بمجموعها صورة من النوع اللاصق بجنابات القلب والروح، فتؤثر في نسج شخصيّة المسلم الداخلية، ويظهر أثرها الخارجي في طريقة فهمه للقرآن أو تعامله مع الآخرين، أفلا يجدر بنا أن نوليها جانباً أكبر من الاهتمام، لهذا كله، رأيت أن أقدم دراسة تتناول أحد الكتب المشهورة وهو (تفسير القمي) مع ظني الأكيد أنها غير كافية ووافية للمطلوب، إلا أنها خطوة من خطوات رسم المنهج لمحاولات لاحقة إن شاء الله تعالى.

بين يدي التفسير

(تفسير القمي) هو من أقدم التفاسير التي وصلت إلينا، فكان مصدراً مهماً لكثير من التفاسير التي تعتمد على الروايات في تفسير الآيات كالبرهان والصابي ومجمع البيان.. كما يمتاز هذا التفسير بأن المنسوب إليه كان في زمن الامام العسكري (ع)

وعاصر السفيرين العمريين أثناء الغيبة الصغرى للامام المهدي (عج)، بالاضافة إلى سمة هامة يمتاز بها وهي ذكر الكثير من فضائل أهل البيت (ع) من خلال القران.. وإن نغفل قلن نغفل عن دعوى وجود قيمة أخرى له، ألا وهي قيمته الرجالية، حيث ادعى أكثر من واحد، كصاحب الوسائل ووافقه موخر السيد الخوئي والشيخ الداوري (مع التفصيل)، أن الرجال الواقعيين في اسناد (تفسير علي بن ابراهيم) بمقتضى المقدمة، هم ثقات، وببركة هذا التوثيق يتم دخول جم غفير من الرجال المجهولي الحال إلى عالم الموثقين، فتعم الفائدة باعتبار الروايات التي وقعوا في سندها، وهذه الدعوى من المباحث الأساسية التي سنخضعها لبعض المناقشات مع مبحثين آخرين، وأطمع من تسجيل بعض الملاحظات أن نلاحظ بدورها وبعين الإنصاف من قبل أساتذتنا العلماء، فإن أطاحت بها فنعم الاطاحة. وإن قبلت نكون قد بنينا جميعا سدا منيعا أمام كل ما قد ينسب إليهم من روايات لم تصدر عنهم عليهم أفضل الصلاة والسلام.

علي بن ابراهيم في سطور

قبل الدخول في هذه الدراسة، لا بأس بترجمة مختصرة للمنسوب إليه هذا التفسير.

المعروف أن (تفسير القمي) هو لعلّي بن ابراهيم بن هاشم القمي، وقد أجمع الرجاليون على ذكره بالفاظ المدح والتعديل، قال عنه النجاشي: (علي بن ابراهيم بن هاشم القمي، ابو الحسن القمي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنف كتباً وأضرّ في وسط عمره وله كتاب التفسير، كتاب الناسخ والمنسوخ، كتاب قرب الاسناد...) ^١ وقرّياً من ذلك قال غيره من أصحاب التراجم، فعن أعلام الوري على ما نقله المحشي في مقدمة تفسير القمي: «أنه من أجل رواة أصحابنا كان في عصر الامام العسكري (ع) وعاش إلى سنة ٣٠٧ هـ وقد أكثر ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله الرواية عنه في الكافي...» ^٢.

ان أكثر ما يرويه علي بن ابراهيم هو عن أبيه ابراهيم بن هاشم كما هو دأبه في هذا التفسير وغيره من كتبه، وصحيح أنه لا يوجد توثيق صريح لآبيه ولكن قد يستفاد ذلك من خلال ما حكى الشيخ ^٣ والنجاشي ^٤ وغيرهما أنه أول من نشر أحاديث

(١) رجال النجاشي، منشورات مكتبة الداوري - ص ١٨٣.

(٢) تفسير القمي، منشورات مكتبة الهدى، الطبعة الثانية عن طبعة بيروت،

مقدمة المحشي السيد طيب الجزائري، ص ٨.

(٣) الفهرست للشيخ الطوسي (الذي بذيله ضد الإيضاح لعلم الهدى)، ص ١٩.

(٤) رجال النجاشي - مصدر سابق - ص ١٢.

الكوفيين بقم، وقد عدّه صاحب التنقيح أنه (شيخ من مشايخ
الاجازة، فقيه، محدّث..)^١.

على كلّ، نحن لسنا بصدد بيان حال ابراهيم بن هاشم
الاب، ولكن جرّنا القلم إلى ذلك عند ذكر الابن، فنكتفي بهذا
المقدار من الكلام، ولننتقل إلى المباحث الرئيسية التي تدور
حولها هذه الدراسة.

(١) تنقيح المقال، ج ٢ / ص ٢٦٠.

المباحث الرئيسية

١ - المبحث الاول:

حول صحة نسبة التفسير المذكور إلى علي بن
إبراهيم القمي.

٢ - المبحث الثاني:

لو قلنا بصحة نسبة التفسير إليه، فهل المقدمة كذلك.

٣ - المبحث الثالث:

لو قلنا بصحة نسبة المقدمة إليه، فهل نستطيع أن
نأخذ بالتوثيق العام الوارد فيها لجميع الرجال
الواقعيين في اسناد التفسير المذكور.

تذکرہ شہداء و شہیدان

۱۔ شہیدان

۲۔ شہیدان

۳۔ شہیدان

۴۔ شہیدان

۵۔ شہیدان

۶۔ شہیدان

۷۔ شہیدان

۸۔ شہیدان

۹۔ شہیدان

المبحث الاول

حول صحة نسبة

التفسير الموجود إلى القميّ

اولا شعبا

غیرت شعبه

مستقله شعبه

لا نقصد بهذا العنوان أن ننكر أو نشك بأن لعلي بن ابراهيم كتابا باسم التفسير، فهذا مما لاشك فيه، إذ أن النجاشي والطوسي قد نصّا على وجود التفسير المذكور^١، وذكروا إليه طريقاً صحيحاً.. ولكن ما يدعو إلى الشك هو التفسير المتداول اليوم، فهل هو نفس تفسير القمي، أم أنه مركب من تفسيرين من خلال بعض القرائن التي تدل على ذلك.

وأول إشكال بدويّ على اعتبار صحة نسبة الكتاب إلى القمي هو جهالة الراوي للتفسير، فالرواي هو ابو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن الامام موسى الكاظم (ع) وهو الذي صدر التفسير بقوله (حدثنا أبو الفضل .. قال حدثنا علي بن ابراهيم..)^٢، وأبو الفضل هذا مجهول الحال، غير مذكور في

(١) الفهرست - مصدر سابق - ص ٢٠٩ و رجال النجاشي ص ١٨٣.

(٢) تفسير القمي - مصدر سابق - ج ١ - ص ٢٧.

كتب الرجال، فيسقط الكتاب عن الاعتبار، وبالتالي لانجزم بصحة نسبة ما بأيدينا إلى علي بن ابراهيم، لجهالة الراوي بل جهالة من أملى عليه أبو الفضل بقرينة (حدثنا أبو الفضل...).

وقد حاول السيد طيّب الجزائري أن يرفع الجهالة بقوله: (...إلا أن ما يدل على علوّ شأنه وسمو مكانه، كونه من أولاد الامام موسى بن جعفر (ع) ومنتهيا إليه بثلاث وسائط فقط. (إلى أن قال) ومما يرفع غبار الريب عن اعتبار الراوي ركون الاصحاب إلى هذا الكتاب وعملهم به بلا ارتياب فلو كان فيه ضعف لما ركنوا إليه...»^١ ولكن يرد عليه:

١ - من الواضح أن الانتساب إلى الامام (ع) حتى مع عدم الوساطة ليس دليلا على الوثاقة، فهذا جعفر ابن الامام الهادي (ع) قد لقّب بـ (جعفر الكذاب).

٢ - ان ركون الاصحاب إلى الكتاب، مع ما فيه كدليل مستقلّ، قد يكون لتفسيره الموجود آنذاك لا لهذا التفسير الذي بين أيدينا والذي إليه توجه الملاحظات كما نبهنا عليه سابقا، ثم إن الركون من الاصحاب قد يكون للوثوق بكثير مما تضمنته من روايات توافق معتقداتنا الصحيحة عن أهل البيت (ع)، لا سيما أن المبنى المشهور عند المتقدمين هو الوثوق لا الوثاقة.

(١) المصدر السابق - مقدمة المحشي ص ١٦.

ان مشكلة جهالة الراوي للكتاب، طرحها أيضا الشيخ الايرواني ولكنه اجاب عنها بقوله: (وفيه: ان الشيخ الطوسي في فهرسته يذكر طريقا صحيحا إلى جميع كتب علي بن ابراهيم والتي منها تفسيره، ويصل في ذلك الطريق إلى القمي نفسه، ومع افتراض أن القمي نفسه قد أجاز الشيخ الطوسي بالوسائط في نقل تفسيره، فلا تضر بعدها جهالة أبي الفضل»^١.

ولكن قد يناقش:

أولا: إن هذا الافتراض يتم لو كان القمي قد أعطى الوسطة الاولى كتابه، وقال له أجزبك أن تتقل هذا الكتاب وهكذا نكون قد حصلنا على ما في النسخة الاصلية، أويكون قد قرأ عليه التفسير فأجازه بنقله وهذا بعيد لكثرة مؤلفات علي بن ابراهيم والاجازة لم تكن للتفسير بل لجميع كتبه بما فيها التفسير كما ذكر الشيخ الطوسي.

ثانيا: ما المقصود ب (لا تضر بعدها جهالة أبي الفضل) ، ألا يعني هذا كما هو الظاهر أن أبا الفضل لا يقع طرفا في هذا الطريق الذي ذكره الشيخ الطوسي مع أننا نلاحظ أن أبا الفضل ما زال طرفا من خلال وجوده في كل النسخ التي بأيدينا فهو الذي يقول: (حدثنا علي بن ابراهيم...)، مما يبعد من احتمال أن يكون الكتاب قد وصلنا من طريق آخر، بل هناك قرائن كثيرة

(١) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، الشيخ الإيرواني - ص ١٧٣.

موجودة في الوسائل والبحار تدل على أن النسخة الموجودة لديهما هي نفس النسخة الموجودة لدينا بتوسط أبي الفضل ، فكثيراً ما يرد في الوسائل: (علي بن ابراهيم في تفسيره، عن أبي الجارود...) كما في كتاب الطلاق - ج ٢٢ - باب ٩ من أبواب مقدماته وشرائطه - ح ٧، ..

هذا، وقد اطلعت مؤخراً على كتاب نزل حديثاً للشيخ السند تحت عنوان (بحوث في مباني علم الرجال) وهو عبارة عن محاضرات كتبها تلميذه السيد محمد صالح التبريزي - يذكر فيه (ص ٢١٢ - ٢١٦) شواهد كثيرة من الوسائل والبحار، تفيد أن نسخة صاحب الوسائل لتفسير القمي وكذلك النسخة التي عند العلامة المجلسي وايضاً النسخة التي عند صاحب تفسير البرهان هي نفس النسخة التي بأيدينا بتوسط أبي الفضل، وقد أراد أن يثبت بذلك تواتر النسخة الواصلة، وأنها هي المجازة من قبل علي بن ابراهيم، وخصوصاً أن سلسلة الاجازات التي يذكرها صاحب الوسائل والمجلسي وغيرهما إلى غير أصحاب الكتب الاربعة - بنظر الشيخ السند - هي من الطرق الاصطلاحية، وليست عبارة عن صورة اجازات تبركية وقد ذكر ذلك في بحث سابق من نفس الكتاب ص (٢٠١ - ٢٠٣)، دافعا ما اعترض به السيد البروجردي من أن غير الكتب الاربعة لا يمكن الاعتماد على الروايات الواردة في نسخها منفردة... وخلص إلى القول بأن سلسلة الاجازات هي طرق مناولة...

وللمناقشة فيما توصل إليه مجال، غير أننا نحتاج إلى بحث مستقل، ويكفي أن نقول: أنه بناء على ما ذهب إليه من أن النسخة الواصلة إلينا هي نفس نسخة العباس، والطرف الذي نعرف كيف استجاز علي بن ابراهيم في أغلب سلسلة الاجازات هو الحسن بن حمزة الطبري ونسخته هي النسخة المنتشرة للعباس (أبي الفضل) نزيل طبرستان، معقل الدولة الزيدية آنذاك التي قامت بترويج النسخة لتضمنها تفسير الجارودي (وفي هذا ما فيه..). كما استظهر المحقق آغا بزرك الطهراني في ذريعته، أقول: ان علي بن ابراهيم قد اجاز الحسن بن حمزة الطبري عبر المراسلة فهو الذي يقول: (كتب اليّ علي بن ابراهيم باجازة سائر أحاديثه وكتبه..). كما ذكر النجاشي والطوسي ذلك في ترجمة علي بن ابراهيم (مصدر سابق) وعليه فكيف يمكن أن يكون هذا النوع من الاجازات مناولة؟! وللمناقشة مجال كما ذكرنا، ليس هنا محلها.

ثالثاً: ما ذكره غير واحد من الاعلام، إلى أن الفحص والتأمل في تفسير القمي يفضيان إلى القول بأنه عبارة عن خليط من تفسيرين أو أكثر، فبعضه للقمي والبعض الآخر لغيره، بل عبارة الآغا بزرك الطهراني توحى بأنه مقتنع بهذا التصرف من الراوي، فقد قال:

(... ولخلو تفسيره (القمي) هذا عن روايات سائر الائمة (ع) قد عمد تلميذه الاتي ذكره (يقصد أبا الفضل) والرواي لهذا

التفسير عنه على إدخال بعض روايات الامام الباقر (ع) التي املاها على أبي الجارود في أثناء هذا التفسير، وبعض روايات آخر عن سائر مشايخه مما يتعلق بتفسير الآية ويناسب ذكرها في ذيل تفسير الآية ولم يكن موجودا في تفسير علي بن ابراهيم فادرجها في أثناء روايات هذا التفسير تنميما له وتكثيرا لنفعه، وذلك التصرف، وقع منه من أوائل سورة آل عمران إلى آخر القرآن»^١.

كما أنه قد ذكر السيد جعفر مرتضى ذلك - وهو في معرض الرد على الاحاديث التي صرحت أو يفهم منها تحريف بعض الآيات القرآنية - بقوله:

«.... وأما بالنسبة لاحاديث تفسير القمي، فهو وإن حاول بعض الاعلام (يقصد السيد الخوني «ره») أن يستدل لوثاقة جميع رواته، إلا أن كثيرين من العلماء لم يقبلوا ذلك منه، وناقشوا أدلته وردوها ... لا سيما .. وأن هذا التفسير قد خلط ما روي عن القمي بما روي عن أبي الجارود الضعيف الرواية، بالاضافة إلى علل أخرى موجودة فيه»^٢.

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة - آغا بزرك الطهراني - دار الأضواء - ج ٤ -

ص ٣٠٢.

(٢) حقائق هامة حول القرآن الكريم - السيد جعفر مرتضى - الطبعة الأولى -

هذا وقد ردّ الشيخ الايرواني أيضاً استفادة التوثيق العام من المقدمة بإيراد عام وهو:

(إن النسخة الاصلية للكتاب المذكور ليست بأيدينا، والمطبوع المتداول لا نجزم بكونه بكامله تفسير القمي، بل هناك بعض القرائن التي تشير إلى كونه خليطاً من تفسير القمي وغيره (وبعد أن ذكر القرائن قال:) ومعه فيحصل علم إجمالي بكونه خليطاً من تفسير القمي وغيره، وحيث لا يمكن التمييز فيسقط جميعه عن الاعتبار»^١.

وقال أيضاً في موضع آخر: (إن القمي وإن كان له كتاب باسم التفسير ولا يمكن التشكيك في ذلك باعتبار أن النجاشي والطوسي قد نصّا على وجود التفسير المذكور وذكروا إليه طريقاً صحيحاً.. ولكننا نشكك في كون التفسير المتداول اليوم هو نفس تفسير القمي، ونحتمل عدم كونه للقمي رأساً ولا أقلّ بعضه للقمي والبعض الآخر قد دسّ فيه... (ثم ذكر ما يؤكد ذلك من القرائن»^٢.

وهذا ما توصل إليه الشيخ الداوري، مع فارق أنه قال بإمكانية التمييز بين تفسير القمي وغيره، وقدّم بعض الضوابط لذلك، نذكرها لاحقاً، وما نريده الآن هو إيراد ما ذهب إليه

(١) دروس تمهيدية في القواعد الرجالية - الشيخ الإيرواني - ص ٣٤ - ٣٥

(٢) المصدر نفسه ص ١٧٤ - ١٧٥

السيد الخوني (ره) - من أن التفسير كله لعلي بن ابراهيم وان الطريق من جهة العلامة المجلسي وصاحب الوسائل ثابت - بقوله : « ففيه ما ذكرناه سابقاً من أن الرجوع إلى الكتاب والتأمل في القرائن يفضيان إلى القناعة التامة بأن الكتاب مركب من تفسيرين، لا أنه تفسير واحد»^١.

أما القرائن الموجودة في الكتاب، والتي يحكم من خلالها المرء مع التأمل، في أن التفسير الحالي عبارة عن خليط من تفسيرين على الأقل، أحدهما للقمي، هذه القرائن ذكر بعضها الشيخ الايرواني والشيخ الداوري، وأهمها ما يلي:

القرينة الاولى:

ورد في التفسير بعض التعابير التي لا تتناسب وكون المفسر واحداً، بل تدل على الخروج من تفسير إلى آخر، فكثيراً ما يرد هذا التعبير (رجع إلى تفسير علي بن ابراهيم) أو (رجع

(١) اصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق - الشيخ مسلم الداوري - الطبعة

إلى رواية علي بن ابراهيم) أو (رجع الحديث إلى علي بن ابراهيم) أو (في رواية علي بن ابراهيم)^١.

فلو كان التفسير لعلي بن ابراهيم، فهل خرج عنه حتى يعود إليه على حسب تعبیر الشيخ الداوري^٢، بل كما هو الظاهر هناك خروج عن تفسير القمي ودخول في تفسير آخر، كتفسير أبي الجارود، ومما يدل على ذلك أن هذه التعبيرات لم ترد بعد كلام ليس له علاقة بتفسير الايات ليقال أنه ربما خرج علي بن ابراهيم بنحو الاستطراد إلى موضوع آخر لا يتعلق بالتفسير ثم عاد إلى التفسير، بل كانت ترد بعد تفسير آية وفي (رواية أبي الجارود) ونحو ذلك، وقد ذكر هذه القرينة أيضاً الشيخ الداوري^٣.

القرينة الثانية:

قد ذكرنا سابقاً، ما قاله صاحب الذريعة بأن أول تغيير حصل لأسلوب الرواية كان في أوائل سورة آل عمران، فبعد أن كان أسلوب الرواية هكذا (فإنه حدثني أبي عن...) أو (قال علي

(١) يمكن مراجعة هذه التعبيرات في تفسير القمي - ج ١ - ص ٢٧١ و ٢٧٢ و

٢٩٢ و ٢٩٤ و ٢٩٩ و ٣١٣ و ٣٨٩ و....

(٢) أصول علم الرجال - مصدر سابق - ص ١٦٤

(٣) دروس تمهيدية .. - مصدر سابق - ص ١٧٤ - ١٧٥

بن ابراهيم حدثني أبي عن...)، فإذا به يتغير عند تفسير الآية ٤٩ من سورة آل عمران وبهذه الصورة « حدثنا أحمد بن محمد الهمداني قال حدثني جعفر بن عبد الله قال حدثنا كثير بن عياش عن زياد بن المنذر ابي الجارود عن أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام) وروى بهذا السند أيضاً في ص (١٠٢) وفي ص (١٤٨) من المجلد الاول وفي بقية الموارد اكتفى بذكر أبي الجارود اختصاراً كما هو الظاهر، فأكثر من قول (وفي رواية أبي الجارود)، وإذا أضفنا الى ذلك ان الشيخ الطوسي والنجاشي ذكرا أن لأبي الجارود تفسيراً، إلا أنه غير موجود، وهذا السند الأنف الذكر هو الطريق المشهور إلى تفسير ابي الجارود فقد روى الشيخ الطوسي وكذا النجاشي تفسيره عنه بسندهما إلى أحمد بن محمد الهمداني^١ مما يشكل قرينة على أن ما هو الموجود في تفسير القمي برواية احمد بن محمد الهمداني ما هو إلا من تفسير أبي الجارود.

(١) رجال النجاشي - مصدر سابق - ص ١٢١ وفي الفهرست - مصدر سابق -

القرينة الثالثة:

كثرة النقل عن أحمد بن محمد، الذي هو بحسب الظاهر المعروف بابن عقده الراوي عن الكليني، مع أن الكليني في الكافي يروي عن علي بن ابراهيم كثيراً، فكيف يمكن أن يروي علي بن ابراهيم عن تلميذ تلميذه، هذا ما قاله الشيخ الداوري.^١

ولكن قد يناقش بأن القرينة الثانية تكفلت ببيان حال أحمد بن محمد وأنه يقع في الطريق المشهور إلى تفسير أبي الجارود فلا موجب للاعادة، ثم يبدو أنه حصل اشتباه في الامر إذ أن الكليني هو من يروي عن أحمد بن محمد لا العكس بحدود تتبعي، فهو من مشايخ الكليني كما ذكر السيد الخوني في المعجم^٢، فمثلاً روى عنه في الكافي (ج ٥ ك ٣ - ٣٤١ - باب ١٩، في ذيل الحديث السابع)، ثم لو فرضنا أنه يروي عن الكليني، فمن الممكن أن يروي عنه علي بن ابراهيم إذ أن موت ابن عقدة كان في سنة ٣٣٣ هـ كما ذكر النجاشي في ترجمته^٣، أي بعد موت علي بن ابراهيم ب ٢٦ سنة.

(١) أصول علم الرجال - مصدر سابق - ص ١٦٤.

(٢) معجم رجال الحديث - السيد الخوني - ج ٢ - ص ٢٧٦ (الطبعة الرابعة)

(٣) رجال النجاشي - مصدر سابق - ص ٦٩.

فهما يعتبران من نفس الطبقة وليس من مانع أن يحدث علي بن ابراهيم عن ابن عقدة وعليه فالقرينة غير تامة*

القرينة الرابعة:

ذكر الشيخ الداوري أيضاً أنه من القرائن وجود الواسطة بين علي بن ابراهيم وبين أبيه، فقد ذكر في أحد الطرق شخصان إلى ابراهيم بن هاشم فلو كان لعلي بن ابراهيم فلا حاجة إلى الواسطة^١.

وهذه القرينة كسابقها غير تامة، إذ من الممكن جداً ألا يكون حاضراً عند الحديث أو يكون صغيراً، وكذلك الامر عند كتابة تفسيره، فمن المحتمل جداً ألا يسأل أباه مباشرة عن الحديث الذي روي له لكونه متوفياً مثلاً.

وهناك قرائن أخرى كوجود بعض الأسانيد الطويلة التي يستبعد أن تكون من علي بن ابراهيم بل هي من نفس الراوي

* نشير إلى خطأ مطبعي أو اشتباه حصل في كتاب (دروس تمهيدية في علم الرجال) للشيخ الايرواني، إذ أنه ذكر في ص ٣٣ أن علي بن ابراهيم توفي سنة ٢١٧ هـ وتكرّر الاشتباه في ص ١٧٢ والصحيح أنه توفي سنة ٣٠٧ هـ كما ذكر صاحب الذريعة. ج ٤ ص ٣٠٢.

(١) أصول علم الرجال - مصدر سابق - ص ١٦٤.

للتفسير، إضافة إلى ما ساذكره في المبحث الثالث من هذه الدراسة ويصلح أن يكون مؤيداً لما بحثناه في هذا المبحث.

واعتقد أن القرينة الاولى مؤيدة بالقرينة الثانية كافيتان لاثبات أن الكتاب خليط من تفسيرين أحدهما للقمي والآخر لأبي الجارود بالاضافة إلى روايات أخرى في التفسير بطرق أخرى ذكرها الراوي لتفسير علي بن ابراهيم.

والسؤال الذي يطرح نفسه في نهاية هذا المبحث، وبعد هذه النتيجة: كيف نستطيع التمييز بين تفسير القمي وغيره؟

الشيخ الداوري اعتبر أنه يمكننا ذلك بملاحظة السند، فإن ورد فيه حدثاً أو أخبرنا وكان السند طويلاً فهو من الجامع، وإن ورد حدثي أبي أو كان سنده مختصراً فهو من تفسير علي بن ابراهيم، بالاضافة إلى ما ذكر من القرائن التي تنفع في التمييز بينهما^(١).

ما ذكره جيد في الجملة، إلا في بعض الموارد المحصورة فإنه قد يشتبّه على الناظر التمييز بينهما.. كما في قوله: (أخبرنا حسن بن علي عن أبيه عن الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان عن أبي خالد القمّاط عن أبي بصير عن أبي جعفر (ع).. فقد يتوهم لطول السند أنها ليست عن علي بن ابراهيم، مع أنه من

(١) المصدر السابق - ص ١٦٥.

المحتمل جدا أن تكون عنه، خصوصا أنه عقب بعد تفسير عدة آيات وفي نفس الصفحة بقوله فانه حدثني أبي عن صفوان عن ابن مسكان...^١ إضافة إلى أنه لو نظرنا في السند السابق، فمن الممكن أن يكون الحسن بن علي هو الحسن بن علي بن مهزيار الذي يروي عن أبيه ، كما أن أباه ممن يروي عن الحسين بن سعيد و قد وردت عنه رواية في تفسير القمي عند قوله تعالى في سورة هود «لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد» قال: « أخبرنا الحسن بن علي بن مهزيار عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (ع)...»^٢.

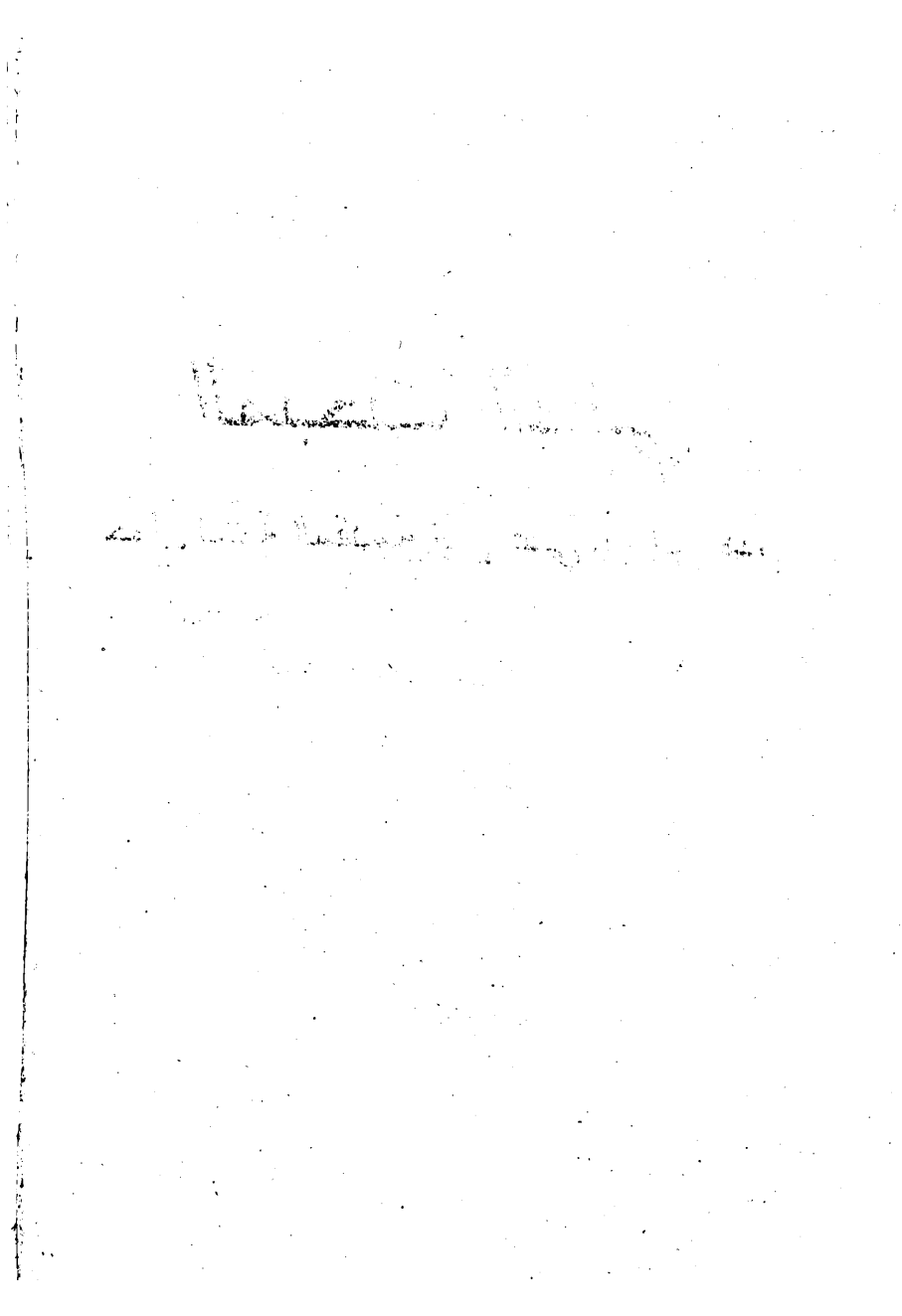
لكن كما قلنا، إن هذا بحسب التتبع محصور في موارد قليلة.. وعليه يبقى ما ذكره الشيخ الداوري كضابطة عامة للتمييز قويا....

(١) تفسير القمي - مصدر سابق - ج ١ - ص ٢٢١.

(٢) المصدر السابق - ج ١ - ص ٣٣٥.

المبحث الثاني

حول نسبة المقدمة إلى علي بن ابراهيم



قد توصلنا في المبحث الاول إلى أن تفسير القمي له
ولغيره، والسؤال الآن، هل مقدمة التفسير للقمي أم أنها لأبي
الفضل؟

والذي يهمنا تحقيقه هو: هل العبارة المذكورة في المقدمة -
والتي استدل بها على وثاقة ما يقع في اسناد علي بن ابراهيم -
هي لأبي الفضل التلميذ أم للقمي، وهنا تكمن أهمية هذا المبحث
الذي سنبحثه، فإن قلنا أن المقدمة للقمي استأنفنا بحثاً جديداً عبر
المبحث الثالث والآخر الذي يلي هذا المبحث وهو حول إمكانية
استفادة التوثيق من العبارة أو لا، وأما إن قلنا أنها ليست له يفقد
المبحث التالي قيمته المطلوبة، وكان ما نتوخاه منه لغواً إلا من
بعض الملاحظات التي لا تخلو من فائدة.

تتميز مقدمة تفسير القمي بطولها، فهي أكثر من ٢٥
صفحة، تبدأ بذكر الله وحمده وأهمية القرآن الكريم وما قاله
الرسول(ص) في أهل بيته، عدل القرآن والثقل الاصغر، إلى أن
دخل في بيان ما في القرآن من ناسخ ومنسوخ ومحكم ومتشابه
و.. بل ذكر أيضاً ما فيه من الردّ على الملحدين والثنوية
والجهمية وعبداء النيران وغيرهم مع ذكر الآيات القرآنية الدالة
على كل نوع، وقد ورد أثناء سرد المقدمة عبارة استدل بها على
وثاقة كل الرجال الواقعيين في أسناد التفسير المذكور، وهذه
العبارة هي التالية:

« ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواد مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم ولا يقبل عمل إلا بهم... »^١.

هذا، ولكن يلاحظ أنه بعد عدة أسطر، ورد ما نصه:

(قال أبو الحسن علي بن ابراهيم الهاشمي القمي فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ...) مما يوولد احتمالا معقولا، وهو أن الكلام من أوله - بما فيه العبارة التي يراد الاستشهاد بها والتي وردت قبل ذلك - لم يكن لعلي بن ابراهيم، ومعه كيف يمكن الاستدلال بالعبارة المذكورة آنفاً ونحن لا نجزم بكونها للقمي، خصوصاً أن جملة (قال أبو الحسن علي بن ابراهيم) أو ما يشبهها لم ترد سابقاً ليقال إنه أتى بها لاحقاً لتأكيد أن الكلام مازال له، كما قد يفعل ذلك أحياناً... وعليه يكون متجه القول بأن المقدمة كالتفسير خليط من كلامين أحدهما للراوي وهو من حين الشروع بها، والآخر للقمي وهو ما بعد قال «أبو الحسن علي بن ابراهيم» وقد أورد الشيخ الأيرواني على هذا الاحتمال بعد أن ذكره - قانلاً : (وفيه : إن الجملة السابقة التي يراد الاستشهاد بها قد نقلها صاحب الوسائل في وسائله، وهو له طريق صحيح إلى الشيخ الطوسي وبالتالي إلى القمي نفسه، فيثبت بذلك أن القمي قد

(١) تفسير القمي - مصدر سابق - مقدمة الكتاب - ص ٥ .

ذكر الجملة السابقة وأوصلها إلى صاحب الوسائل من خلال الشيخ الطوسي^١.

ويرد عليه:

١ - بالنقض، إذ ينقض عليه بأن صاحب الوسائل أيضاً نقل أحاديث كثيرة في وسائله من تفسير القمي، وبناء على ما أورده يثبت أيضاً أن القمي قد ذكر هذه الأحاديث بما فيها عن أبي الجارود وأوصلها إلى صاحب الوسائل من خلال الشيخ الطوسي، مع أنه (أي الشيخ الأيرواني) توصل إلى القول بأن التفسير عبارة عن خليط من تفسيرين، فإن قال: إن القرائن دلت على ذلك، يقال له: لم لا تقول إن القرينة دلت على ذلك هنا أيضاً، وهي عبارة (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم....) الواقعة في أثناء سرد المقدمة ولم تذكر سابقاً.

٢ - بالحل: فقد أوردنا سابقاً في المبحث الأول ونعيد: إن أبا الفضل ما زال موجوداً في كل النسخ التي بأيدينا مما يبعد من احتمال أن يكون الكتاب قد وصلنا من طريق آخر، بل ذكرنا أن هناك ما يدل على أن النسخة الواصلة إلى صاحب الوسائل هي نفس النسخة التي بأيدينا، وبما أننا انتهينا إلى النتيجة التي انتهى إليها الشيخ الداوري من أن التفسير المذكور خليط من تفسيرين

وأنه يمكن التمييز، فليكن التمييز فيما نحن فيه بهذا الحد الفاصل بين ما قبل (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم) وما بعده...

ولا أدري لماذا لم يعالج الشيخ الداوري مسألة نسبة المقدمة إلى القمي كما عالج نسبة الكتاب إليه؟ اللهم إلا أن يقال: أنه ذكر في الحاشية -وقد يكون للمقرر- ما نصه: (قد وقع التردد من بعضهم في نسبة مقدمة التفسير لعلي بن إبراهيم القمي كما نقل بعض الأجلء أن السيد الأستاذ (قده) قبل تصنيفه للمعجم كان على هذا، والصحيح أنها له وذلك لوجود أجزاء من المقدمة في كلمات القدماء منسوبة إلى علي بن إبراهيم فلا وجه للإشكال..)^١.

غير أن الجواب في الحاشية مقتضب ولا يكفي، إذ لم يذكر ما هي الأجزاء التي ذكرها القدماء، ثم من هم، وأين ذكروا ذلك؟ إذ لعلها ما بعد قوله: (قال أبو الحسن...) ثم لو سلمنا أنهم ذكروا ما في أول المقدمة، بل نفس العبارة التي يراد بالإستشهاد بها على التوثيق، فهل هذا يعني أنه لا وجه للإشكال كما ذكر المحشي، خصوصاً على ما بنى عليه الشيخ الداوري من أن تفسير القمي عبارة عن خليط من تفسيرين، إذ ينقض عليه بما نقضناه على الشيخ الأيرواني، بل النقض عليه أوضح لأنه يقول بالتمييز.

توضيح ذلك:

(١) أصول علم الرجال - مصدر سابق - ص ١٦٣ - الحاشية رقم ١.

السنا قد نقضنا على الشيخ الايرواني بوجود أحاديث من تفسير القمي ومنها عن أبي الجارود في الوسائل - وبناء على ما أورده من أن لصاحب الوسائل طريقاً صحيحاً إلى الشيخ الطوسي وبالتالي إلى القمي نفسه - تكون هذه الاحاديث للقمي، مع أن هذا يناقض ما توصل إليه بكون الكتاب خليطاً من تفسير القمي وغيره، ولكن بإمكانه أن يجيب: صحيح أنني قلت بذلك ولكن قلت بعدم إمكانية التمييز، فليكن ما رواه صاحب الوسائل من الموارد التي نسبناها للقمي وإن كانت برواية أبي الجارود وباقي الموارد هي من الخليط الذي لا يمكن تمييزه ، هذا بينما نقضنا على الشيخ الداوري لا يمكنه من قول ذلك، لأنه قال بإمكانية التمييز، وبعض ما يرويه صاحب الوسائل من تفسير القمي يقع رجال سند هذه الروايات في القسم الثاني الذي ميّزه الشيخ الداوري عن رجال القسم الاول التابع برأيه لتفسير القمي^١.

* ومع ذلك يبقى الإشكال وارداً، إذ أن الموارد كثيرة ومتفرقة في جميع أبواب الوسائل مما يجعلنا نطمئن إلى ما ذهب إليه الشيخ السند في (بحوثه) من أن النسخة التي عند صاحب الوسائل هي النسخة التي بأيدينا وهي أيضاً التي لا يجزم الشيخ الايرواني بكونها بكاملها للقمي!.

(١) كمثال على ذلك ما رواه الحر العاملي في وسائله (ج ١٥ - باب ١٢ من أبواب جهاد العدو ح ٤) ففي سنده من هو في القسم الثاني من الرجال كالحسن بن العباس بن الجريش، وأيضاً ما رواه في (ج ٢١ - كتاب النكاح

ومما تقدم ظهر أنه لا دليل تام على كون العبارة المذكورة في المقدمة هي لعلي بن ابراهيم بل حتى لو رفعنا جهالة الراوي وقلنا بوثاقته (كما هو محتمل) فإن ذلك لا يقدم شيئا للمستدل كما قد يُتوهم بل على العكس إذ اعتماداً على أمانته في النقل ستبدو عبارة (قال ابو الحسن علي بن ابراهيم القمي) قرينة صارفة لما قبلها من الكلام عن أن يكون للقمي نفسه، فمقتضى أمانة الراوي أن يستهل بها المقدمة لا أن يؤخرها دون سبب ظاهر، وخصوصاً أنه عودنا من خلال التفسير المذكور أنه يأتي بها أو بما يشبهها للتمييز بين ما ينقله عن علي بن ابراهيم وبين ما ينقله عن غيره إلا في بعض الموارد التي قد تكون حصلت منه سهواً، والعصمة لأهلها.

ومما يؤيد ذلك أنه أتى باسمه الكامل المعروف له أثناء سرد المقدمة، ولم يكتف بذكر الكنية والاسم بل نسبته إلى العائلة والبلد أيضاً فقال:

(قال ابو الحسن علي بن ابراهيم الهاشمي القمي) مما قد يوحي بأنه شرع بعدها بالنقل عن القمي بعد أن عرقه باسمه الكامل.

بقي شيء، وهو: كيف نوفق بين ما توصلنا إليه وبين احتمال ما نقله القدماء من تفسير القمي ولوعبر الاجازات - مع فرض أنها طرق اصطلاحية - من خلال صاحب الوسائل الذي له طريق صحيح إلى الشيخ الطوسي وبالتالي إلى القمي، وصاحب الوسائل كثيراً ما ينقل عنه كما ذكرنا سابقاً وبهذه الصيغة أحياناً (علي بن ابراهيم في تفسيره، وفي رواية أبي الجارود..) الذي يتوهم كما هو الظاهر أنه للقمي أيضاً.

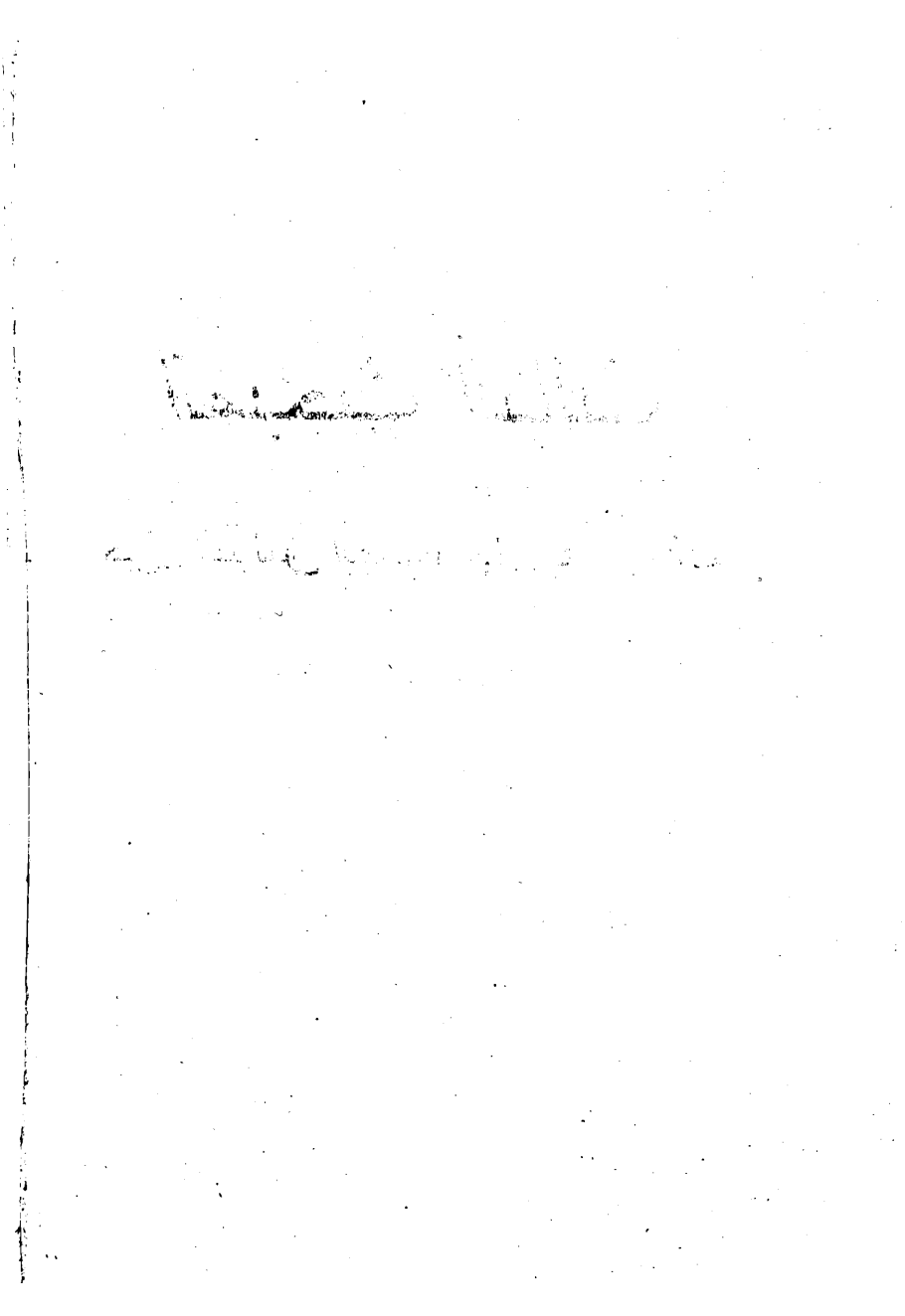
إنني أحتمل للتوفيق احتمالاً قوياً وهو: أن الراوي لما كان قد أورد في التفسير المقدار الأكبر عن علي بن ابراهيم وقام بعملية التمييز - وإن كانت مشوشة أحياناً - عما أورده عن غيره في أثناء التفسير تنميماً للفائدة مثلاً - كما يرى صاحب الذريعة - كان من الطبيعي أن يطلق على اسم التفسير (تفسير القمي) لاشتماله الكامل على كل ما جاء في رواية علي بن ابراهيم من التفسير، من أول القرآن إلى آخره، واشتهر الكتاب بهذا الاسم، ونقل العلماء عنه، مما أدى إلى الإشتباه لاحقاً بين (تفسير القمي) الكتاب و(تفسير القمي) المضمون إن صحَّ التعبير، والإجازة الواردة عن القمي لسائر أحاديثه وكتبه بما فيها التفسير، تعني ما حدثت هو به من تفسير للقرآن في (تفسير القمي) الكتاب، وعليه فلا منافاة بين هذا وما توصلنا إليه من أن في التفسير المشهور ما لم يحدث هو به للقرآن التي ذكرناها في المبحث الأول، ومن الطبيعي أن تكون الإجازة لما رواه هو من تفسيره لا ما رواه غيره.

ونتهي هذا المبحث بالقول:

إن الإحتمال الأقوى - بمقتضى أمانة الراوي وللقرينة الأنفة الذكر - هو أن العبارة التي استُدل بها على التوثيق هي من كلام الراوي، وبالتالي تكون المقدمة كالكتاب عبارة عن خليط من كلامين مع إمكانية التمييز التي لا تخفى على الناظر المتأمل، ولكن مع ذلك فإن احتمال كون المقدمة للقمي ما زال ممكناً وإن كان ضعيفاً بحسب الظاهر، ولكي تكتمل الدراسة من جميع جوانبها، سنبنّي تنزلاً أن المقدمة للقمي، لنعالج إمكانية الاستدلال بالعبارة التي وردت فيها على وثاقة رجال علي بن إبراهيم القمي، وذلك في المبحث التالي والآخر.

المبحث الثالث

حول التوثيق العام لرجال تفسير القمي



ذكرنا سابقاً ونعيد ، أنه قد وردت في المقدمة العبارة التالية: (ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم....)، وقد بنينا تنزلاً على أنها للقمي، فهل يمكن الاستفادة منها على توثيق جميع أفراد سند روايات تفسير القمي، أو لا؟

فللتوثيق على فرض تماميته - أهمية بالغة كما لا يخفى - إذ سيدخل أكثر من (١١٥) رواية إلى عالم الموثقين بعد أن كانوا من المجاهيل (هذا بناء على ما ذهب إليه الشيخ الداوري من توثيق خصوص القسم الاول، وإلا بناءً على ما ذهب إليه السيد الخوني سيتضاعف عدد الرواة الذين سيوثقوا)، وبالتالي ستصح روايات كثيرة من روايات الأحكام الشرعية لدخول جمع من هؤلاء في أسانيدها، ولهذا كان من الضروري إعادة النظر مرة أخرى في هذا التوثيق، فإن حصلنا على ما يزيل الشك من أنفسنا، كان ذلك زيادة في الخير، وإن لم نحصل على هذا الاطمئنان، نكون قد استفدنا أيضاً من التنبيه على الموارد التي قد لا تكون صادرة عن أنمتنا عليهم السلام لنتوقف في نسبتها إليهم على الأقل.

ذهب صاحب الوسائل وتبعه السيد الخوني، وكذلك الشيخ الداوري (تحت الشروط التي وضعها وسنذكرها لاحقاً) إلى القول بوثاقة الرواة الواقعيين في اسناد هذا التفسير، أو على الأقل

كما ذهب إليه الشيخ الداوري وثيقة خصوص رجال القسم الاول وقد وافقناه في المبحث الاول على هذا التقسيم، وعليه سيكون محور البحث حول هذا القسم الذي هو القدر المشترك بين ما وثقه السيد الخوني وما وثقه الشيخ الداوري، أما تقريب الاستدلال على التوثيق المذكور من العبارة السابقة، هو أنهم اعتبروا هذه الجملة شهادة من علي بن ابراهيم بأنه يذكر ما ينتهي إلى المعصومين عن طريق النقائ، فتكون الروايات الموجودة صحيحة وروايتها نقائ.

فقد قال صاحب الوسائل في الفائدة السادسة من خاتمته:

(وقد شهد علي بن ابراهيم أيضا بثبوت أحاديث تفسيره وأنها مروية عن النقائ عن الأنمة عليهم السلام)^١.

وعلق السيد الخوني - على ما استفاده صاحب الوسائل من العبارة - قائلا: (إن ما استفاده (ره) في محله، فإن علي بن ابراهيم يريد بما ذكره اثبات صحة تفسيره، وإن رواياته ثابتة وصادرة من المعصومين (ع) وأنها انتهت إليه بوساطة المشايخ والنقائ من الشيعة، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق

(١) وسائل الشيعة - الحر العاملي - ج ٣٠ - الفائدة السادسة ص ٢٠٢ (طبعة

بمساخيه الذين يروي عنهم علي بن ابراهيم بلا واسطة كما زعم بعضهم...)^١.

أما الشيخ الداوري فقد ذهب إلى ذلك أيضاً ولخصوص رجال القسم الأول، إلا أنه أضاف شيئاً جديداً، إذ اعتبر أن الحكم بثاقة الرواة يتوقف على ثلاثة شروط استنفادها من العبارة المتقدمة:

- الشرط الأول: أن يكون الراوي منا، أي لا يكون من العامة، لقوله (ثقاتنا).

- الشرط الثاني: أن تكون الرواية متصلة، لقوله (ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا) فتخرج الرواية المقطوعة والمرسلة.

- الشرط الثالث: أن تنتهي الرواية إلى المعصوم (ع) لقوله (عن الذين فرض الله طاعتهم...) فيخرج ما كان منتهياً إلى ابن عباس وغيره...^٢.

ما ذكره حفظه الله جيد للخروج عن الإشكالات التي قد تُطرح على هذا التوثيق كوجود رجال من العامة وروايات مقطوعة ومرسلة وروايات عن ابن عباس وغيره... ومع ذلك فقد نقبل الشرط الأول إذا قبلنا أن المقصود بثقاتنا الرواة الواقعيين

(١) معجم رجال الحديث - مصدر سابق - ج ١ - ص ٤٩.

(٢) أصول علم الرجال - مصدر سابق ص ١٦٣.

في الأسانيد لا خصوص مشايخه أو أي احتمال آخر سنيته فيما بعد، وكذلك الشرط الثالث سواء استفدناه من العبارة أم لا، لأن ما يهمننا بحثه هو ما يقع في الروايات المنتهية إلى المعصوم (ع)، وأما الشرط الثاني فإنه يمكن المناقشة فيه، إذ أنه بالنظر الأولى والعرفية إلى العبارة، ومن دون دقة وتحليل.. لا يفهم منها ذلك فقله في العبارة (... ما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا...) أي ما يصلنا عن المعصومين (ع) عن طريق مشايخنا وثقاتنا بغض النظر عن كيفية وصوله، أهو بنحو الاتصال، أم القطع والإرسال، ... على كل، ما يهمننا تحقيقه الآن هل كلمة (ثقاتنا) ظاهرة في الرواة الواقعيين في الأسانيد، أم أن هناك ظهور آخر بنفس القوة، بل قد يوجد احتمال آخر يصعد إلى مستوى الظهور الأقوى بمعونة بعض القرائن، ... فلاحتمالات المعقولة للمراد من (ثقاتنا) ثلاثة - من غير حصر - وهي:

١ - أن يكون المقصود الرواة الواقعيين في الأسانيد، كما استظهر ذلك صاحب الوسائل والسيد الخوني..

٢ - أن يكون المقصود من (ثقاتنا) خصوص مشايخه بقرينة العطف المباشر لثقاتنا على (مشايخنا).

٣ - أن يكون المقصود هو أن أغلب الرجال الواقعيين في اسناده ثقات، فيصح أن يعبر (ثقاتنا) للأعم الأغلب.

وقد يكون هناك احتمالات أخرى نستبعداها، لعدم شمول النظرة الأولى والبدوية لها.

هذا وقد يُشكل على احتمال أن المراد من ثقاتنا خصوص مشايخه أو غير ذلك بما تقدم عن السيد الخوئي، بأن علي بن ابراهيم يريد بما ذكره إثبات صحة تفسيره، ولهذا بنى على الإحتمال الأول ولكن يرد عليه أن هناك عيّنات من التفسير، بمثابة قرائن صارفة عن أن يكون بصدد توثيق تفسيره بل وتبعد من أن يكون المقصود هو الإمسّات الأول أي ما ذهب إليه وغيره من الأعلام إلى التوثيق العام، بالإضافة إلى قرائن أخرى مضعقة للإحتمال الأول، وأبرز هذه القرائن هي التالية:

القرينة الأولى:

ورد في التفسير مجموعة من الروايات التي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن القمي ليس بصدد توثيق جميع رواة كتابه، ففي ج ١ - ص ٤٣ (حدثني أبي رفعه ..) وص ٩٩ (حدثني محمد بن يحيى البغدادي رفع الحديث الى أمير المؤمنين(ع)...) وص ١٥٢ و ٢٩٠ (حدثني أبي عن بعض رجاله رفعه الى أمير المؤمنين (ع) وص ٢١١ (حدثني أبي عن أبيه عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (ع)...) وفي ص ٢١٤ (حدثني أبي عن الحسين بن سعيد عن بعض رجاله عن أبي عبد الله(ع)) إلى كثير من الموارد التي لا يمكن فيها التوثيق لعدم تشخص رواة السند، وقد ذكر هذه القرينة أيضاً الشيخ الايرواني وأضاف أيضاً بل في بعض الموارد ورد اسم من لا يمكن أن

١
يكون من الثقات كيحي بن أكثم مثلاً كما في ج ١ - ص ٣٥٦^١
ويحيي بن أكثم هو من رجال القسم الأول وكذلك كل ما ذكرته
من الموارد السابقة.

هذه القرينة قوية كما لا يخفى، إلا أنه بإمكان الشيخ
الدائري أن يردّها للشرط الثاني من شروطه، وكما عرفنا يتوقف
الحكم بوثاقة الرواة عنده على هذه الشروط، وذكرنا سابقاً الشرط
الآنف الذكر وهو (بأن تكون الرواية متصلة) وأوردنا عليه، فإن
قبل الإيراد كانت القرينة تامة وإلا فلا ترد على مثل ما تبناه
الشيخ الدائري.

القرينة الثانية:

ورد في التفسير عدة روايات تؤكد وقوع التحريف في
القرآن ولا نقصد الروايات التي يمكن حمل ما جاء فيها على
التفسير المزجي أو غير ذلك، بل نقصد الروايات التي صرّحت
بذلك، وكنموذج أذكر ما ورد في تفسير قوله تعالى: (كنتم خير
أمة أخرجت للناس) (وحدثني أبي عن ابن أبي عمير عن ابن
سنان قال قرأت عند أبي عبد الله (ع) (كنتم خير أمة أخرجت

(١) دروس تمهيدية - مصدر سابق - ص ١٧٤ - ١٧٥.

للناس) فقال ابو عبد الله (خير أمة) يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام؟ فقال القارىء : جعلت فداك : كيف نزلت؟ قال نزلت (كنتم خير أمة أخرجت للناس) ألا ترى مدح الله لهم : (تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله...) ^١ وقد يكون من هذا القبيل أيضاً ما أورده عند تفسير قوله تعالى: "وكذلك جعلناكم أمة وسطا .. يعني أمة وسطا أي عدلا وواسطة بين الرسول والناس..(الى أن قال) وإنما نزلت" وكذلك جعلناكم أمة وسطا" * وأظن أنه لا حاجة إلى التعليق، فدعوى التحريف واضحة ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بعد التحقيقات القيمة من علماننا المتقدمين والمتأخرين بأن القرآن لم تنله يد التحريف بزيادة أو نقصان، وخصوصاً على ما حققه السيد الخوني في بيانه وقدم الأدلة القوية والمتينة على ذلك أقول السؤال هو: كيف نفسر وقوع مثل هذه النماذج في تفسيره؟!

والجواب : إما أن القمي كان يعتقد بوقوع مثل هذا النوع من التحريف، كما كان يعتقد بعض علماننا، ولكن هذا يبرز احتمالاً جديداً لكلمة (تقانتا)، وهو أن لعل بن ابراهيم مبنى اجتهداً خاصاً في عملية التوثيق، خصوصاً أن المبنى الموجود عند المتقدمين هو الوثوق لا الوثاقة، فمثل هذه الإعتقادات لها تأثير كبير في كيفية التوثيق كما هو واضح، وبالتالي سوف لن

(١) تفسير القمي - مصدر سابق - ج ١ - ص ١١٠ * وكذلك ج ١ - ص ٦٣ و ج

نطمئن لتوثيقاته، خصوصاً مثل السيد الخوني الذي وصل إلى النتيجة التالية في كتابه القيم (البيان في تفسير القرآن) إذ قال:

(ومما ذكرناه: قد تبين للقارئ أن حديث تحريف القرآن حديث خرافة وخيال، لا يقول به، إلا من ضعف عقله، أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل، أو من ألجأ إليه الحب للقول به والحب يعمي ويصم، وأما العاقل المنصف المتدبر فلا يشك في بطلانه وخرافته)^١.

وعليه كيف يطمئن السيد الخوني إلى توثيقات القمي لو بنينا أنه ممن يعتقد بوقوع التحريف، ولكن مما يبعد هذا الإحتمال ما قاله أصحاب التراجم في حقه، فهو من أجلّ الأصحاب وصحيح المذهب وغير ذلك.

والإحتمال الثاني أن القمي لا يعتقد بذلك، وهنا يرد على السيد الخوني، أن القمي لو كان بصدد توثيق تفسيره لكان عليه أن يعلق على الرواية برواية معارضة أو أي شيء آخر لكونه لا يعتقد بوقوع التحريف، فنستنتج من ذلك: أنه ليس بصدد توثيق تفسيره، بل يذكر ما ورد من التفسير بغض النظر عن صحته....

ويبقى هناك احتمال آخر، وهو أن أمثال هذه الروايات هي من الموضوعات دساً في كتاب علي بن إبراهيم مع سندها، لأنه

(١) البيان في تفسير القرآن - السيد الخوني - ج ٣٠ من موسوعة الإمام

من الملاحظ أن السند حسن أو صحيح بحسب الظاهر، وهذا لا يعني سقوط الكتاب عن الاعتبار، لأنه إن وجد مثل هذا الدس إلا أنه مما يمكن تمييزه، وسنذكر نماذج يحتمل فيها الدس في القرينة الثالثة.

نعم هذا الاحتمال لا ينفع في إثبات القرينية، فقد يُتمسك به ولا يضر ما دام يمكن تمييز هذه النماذج إلا أن هذا الإحتمال يبعده وجود موارد كثيرة من هذه النماذج في التفسير.

القرينة الثالثة:

وهي بالحقيقة مجموعة قرائن عبر نماذج متنوعة جمعتها في هذه القرينة، لمخالفتها ما عليه المذهب، ولاشتراكها في نفس الإحتمالات الموجهة إليها، بل والتي وجهت إلى القرينة الثانية أيضاً، وإنما أفردت القرينة الثانية كقرينة مستقلة لأهمية موضوع التحريف من جهة ولقول بعض العلماء بوقوع التحريف اليسير في بعض الآيات الراجعة إلى أهل البيت (ع) من جهة أخرى، معتبرين ذلك أنه ليس من التحريف، وأما النماذج التي سنذكرها في هذه القرينة فهي:

١ - ورد في أوائل سورة النور وبعد تفسير (إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) وفسرها في إقامة الحد عليهما-أي

الزانية والزاني- ذكر ومن دون سبب ظاهر على أول السطر ما نصه:

(وكانت آية الرجم نزلت: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، فإنهما قضيا الشهوة نكالا من الله والله عليم حكيم)^١.

ولم يعلق عليها بل دخل مباشرة في رواية أبي الجارود لتفسير (وليشهد عذابهما) والغريب أن المحشي لم يعلق عليها، مع تعليقاته الكثيرة ويبدو أنها خرجت عن نظره وإلا لما تركها، والسؤال: هل كان مقصود علي بن ابراهيم أن يورد مضمون ما جاءت به إحدى الروايات الصحيحة سنداً وهي صحيحة سليمان بن خالد^٢.

والمعروف أن هذه الرواية وغيرها ردت من قبل علمائنا وخملت على التقية، وأظن أن هذا الحمل ليس في محله، فصحيح أن القائل بوجود آية الرجم هو عمر بن الخطاب كما نسب إليه، بل هذا هو المعروف والموجود في صحيح البخاري من خطبة

(١) تفسير القمي - مصدر سابق - ج ٢ - ص ٩٥.

(٢) الوسائل - مصدر سابق - ج ٢٨ - باب (١) من أبواب حد الزنا - الحديث

لعمر ذكر ذلك^١، وبهذا المضمون في سنن الترمذي (ج ٤ - ص ٣٨ - الحديث ١٤٣٢).

غير أن الصحابة ردّوا قول عمر، ولم يقبل أحد منه ذلك، وكان القرآن بين المسلمين وليس فيه مثل هذه الزيادات، فممنّ النقية؟! إذ لا موجب لذلك.

ثم إن الرواية الموجودة في الوسائل وكذلك غيرها المروية عن عبد الله بن سنان ليس فيها هذه الزيادة (نكالا من الله والله عليم حكيم).

إذا ما المقصود من ذكر هذه العبارة؟ هل الاعتقاد بها (والعياذ بالله)؟!، أم أن هناك رواية ذكر القمي سندها وسقط السند سهواً، وعلى هذا الفرض يرد ما أوردناه في القرينة الثانية، إذ يتبين من خلال عدم تعليقه عليها، أنه ليس بصدد توثيق تفسيره كما ادّعى السيد الخوئي، بل هو يورد في تفسيره ما ورد عن الإمام (ع) بغض النظر عن صحة النسبة كما قلنا سابقاً.

ولكن مع ذلك يبقى هناك احتمال وهو الأقوى: أن العبارة الآتفة الذكر قد دسّت في هذا المكان من تفسير الآيات التي تتعلق بحدّ الزنا، وقد خلت عما قد يرتبط بها سواء تقدم عنها أو تأخر،

(١) صحيح البخاري - دار إحياء التراث العربي - ج ٨ - ص ٢٠٩، عن ابن

عباس ذكر خطبة لعمر قال فيها: (فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها..).

وقد ظنّ الواضع (إن تمّ الفرض) أنها في المكان المناسب ولكنها بقيت واقفة لتقول: أنا هنا.

٢- ورد في التفسير ما يدل على عدم عصمة الملائكة، ولا أقصد قصة هاروت وماروت المعروفة في الروايات، إذ لعل هناك بعض التوجيه لها كان يقال صدر منهما المعصية بعد أن صارا من البشر...، ولكن أقصد كمثال ما ورد في تفسير قوله تعالى: (واذكر في الكتاب إدريس إنه كان صديقاً نبياً، ورفعناه مكاناً علياً) قال: (فإنه حدثني أبي عن محمد بن أبي عمير عمّن حدثه عن أبي عبد الله (ع) قال: إن الله تبارك وتعالى غضب على ملك من الملائكة فقطع جناحه وألقاه في جزيرة من جزائر البحر..(وساق القصة في كيفية لقائه بإدريس (ع) وكيف رضي الله عنه بدعائه له فرد جناحه ثم طلب إدريس من الملك أن يرفعه إلى السماء لينظر إلى ملك الموت، فرفعه حيث التقى به في السماء الرابعة فحرك ملك الموت رأسه تعجباً إذ كان مأموراً بقبض روحه في هذا المكان..)^١.

والشاهد في هذه القصة هو غضب الله على هذا الملك ولا تكون إلا عن معصية ارتكبها تتناسب وقطع جناحه وإلقائه في جزيرة من جزائر البحر، فإنه بناء على عصمة الملائكة ترد نفس الإحتمالات السابقة ولا نعيد، أما احتمال كون بعض

الملائكة غير معصومين، فيردّه قوله تعالى في سورة الأنبياء (١٩-٢٠) : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون، لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) وقوله تعالى في سورة النحل (٤٩-٥٠): (والله يسجد ما في السماوات وما في الأرض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون) وغيرهما من الآيات والأحاديث، بالإضافة إلى ما عليه المذهب، فقد ذكر العلامة المجلسي في بحاره (ج ٥٩ - كتاب السماء والعالم - ص ٢٦٥) باباً مفصلاً عن عصمة الملائكة وقال أيضاً في موضع آخر (إعلم أنه أجمعت الفرقة المحقة وأكثر المخالفين على عصمة الملائكة صلوات الله عليهم أجمعين من صفات الذنوب وكبائرها)^١.

٣ - ورد في التفسير أيضاً وفي أكثر من مورد- ما يدل على عدم عصمة الأنبياء(ع)، المخالف لما عليه المذهب من عصمتهم (ع) ولأهمية هذا المعتقد في مذهبنا، لا بد من الإشارة والتنبيه على أبرز هذه الموارد وهي ما يلي:

١- لقد ورد في التفسير (حدثني أبي عن ابن أبي عمير عن هشام عن الصادق (ع) : (إن داوود (ع) لما جعله الله عزوجل.. ثم ذكر قصة داوود وكيف افتنن بامرأة أوريا حين نظر إليها

(١) البحار - ج ١١ - ص ١٢٤ (طبعة إيران - دار الكتب الإسلامية).

وهي تغتسل، وكيف قدّم أوريا بين يدي التابوت ليقتله، فقتل وتزوج بامراته وولدت له سليمان^١.

وقد أغنانا المحشي عن الرد على مثل هذا الحديث، ومع هذا فإن حملته على التقية بعيد، إذ التقية لا تصل إلى حدّ يُلصَق بنبي ذنباً كبيراً كالقتل وغير ذلك، ويؤيده ما ورد في (عيون الاخبار) بإسناده إلى أبي الصلت عن الرضا(ع): أن الرضا(ع) عند سؤاله عن هذه القصة، ضرب على جبهته وقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، لقد نسبتم نبياً من أنبياء الله على التهاون بصلاته حين خرج في أثر الطير ثم بالفاحشة ثم بالقتل!!!.

ب- جاء في التفسير (قال الصادق عليه السلام : جعل الله عزوجل ملك سليمان في خاتمه فكان إذا لبسه حضرته الجن والإنس والشياطين وجميع الطير والوحش وأطاعوه فيقعّد على كرسيه وبعث الله عزوجل رياحاً تحمل الكرسي بجميع ما عليه من الشياطين والطير والإنس والدواب والخيّل فتمرّ بها في الهواء إلى موضع يريدّه سليمان عليه السلام ، وكان يصلي الغداة بالشام ويصلي الظهر بفارس ، وكان يأمر الشياطين أن تحمل الحجارة من فارس يبيعونها بالشام ، فلما مسح أعناق الخيل وسوقها بالسيف سلبه الله ملكه ، وكان إذا دخل الخلاء دفع خاتمه إلى بعض من يخدمه فجاء شيطان فخدع خادمه وأخذ منه

الخاتم ، ولبسه فخرت عليه الشياطين والجن والإنس والطير والوحش وخرج سليمان في طلب الخاتم فلم يجده فهرب ومر على ساحل البحر وأنكرت بنو إسرائيل الشيطان الذي تصور في صورة سليمان وصاروا إلى أمه وقالوا لها أنتكرين من سليمان شيئا ؟ فقالت كان أبر الناس بي وهو اليوم يبغضني وصاروا إلى جواريه ونسائه وقالوا أنتكرين من سليمان شيئا ؟ قلن كان لم يكن يأتينا في الحوض ، فلما خاف الشيطان أن يفطنوا به ألقى الخاتم في البحر...)¹.

وأظن أن هذه الرواية ليست بحاجة إلى التعليق فهي قصة تسيء إلى قداسة نبينا سليمان (ع) ولا تكلف القارئ الكريم كثير عناء في إثبات كونها موضوعة، وقد اعتبرها السيد الطباطبائي وأمثالها في ميزانه (مما لعبت بها أيدي الوضع)²

ج- قوله في تفسير "ولقد همّت به..." : (فقامت امرأة العزيز وغلقت الأبواب فلما همّا رأى يوسف صورة يعقوب في ناحية البيت عاضاً على إصبعيه يقول: يا يوسف! أنت في السماء مكتوب في النبين وتريد أن تكتب في الأرض من الزناة؟ فعلم أنه قد أخطأ وتعدى...)³

(١) تفسير القمي - ج ٢ - ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) الميزان - ج ١٧ - ص ٢٠٧.

(٣) تفسير القمي - ج ١ - ص ٣٤٢.

من خلال ما عرضناه من موارد يتضح لنا أن أيدي الوضع قد امتدت الى رواياتنا ولعبت بها، وهذا مؤيد للمناقشة القصيرة التي ناقشنا فيها الشيخ السند (حفظه الله) في المبحث الأول لدى دعواه تواتر النسخة الواصلة إلينا وأنها هي المجازة مناولة -لا تبركا- من علي بن إبراهيم، ووجه المؤيدية يكمن في هذا التساؤل:

هل من المعقول أن تأتينا هذه النماذج الأنفة الذكر مناولة بعد فرض تواتر النسخة الواصلة إلينا وأنها هي نفس النسخة الواصلة الى صاحب البحار وصاحب الوسائل؟!..!

هذا التساؤل قد يولد تساؤلاً جديداً معاكساً وهو: لنفرض أن الإجازة تبركية ونسخة أبي الفضل مع فرض تواترها- انتشرت في حياة علي بن إبراهيم، السؤال: كيف يمكن حصول الدس ولا يلتفت صاحب الكتاب إلى وجوده مع فرض كونه حياً؟!..!

والجواب: ١- لا يهم كيف حصل الدس بل المهم أنه قد حصل وليست هذه الدراسة لبيان هذه الأمور.

٢- هناك احتمالات كثيرة لحصول الدس: كوجود علي بن إبراهيم في بغداد بينما كان إنتشار النسخة في طبرستان (وهي المنطقة المعروفة اليوم بإسم مازندران الواقعة في شمال إيران) وهذا البعد الشاسع كفيل بإمكانية حصول الدس، هذا وقد ذكر النجاشي كما تقدّم في ترجمته لعلي بن إبراهيم ما نصه: (...وأضرّ في وسط عمره...) ومن المعلوم أن كلمة "أضرّ" لعدم

تعدّيها الى مفعول تعني أنه أصبح ضريراً كما في المنجد^(١)، والمتعرّض لتفسير القرآن عادةً يبدأ في سنّ متقدمة بعد نضوجه العلمي، وإذا أضفنا إلى ذلك إملاء القمي على تلميذه أبي الفضل نطمئن إلى أنه-أي القمي- كان ضريراً عند كتابة تفسيره، فمن المحتمل جدّاً أن يحصل الدسّ في كتابه دون أن يراه ويعلم به إلى غير ذلك من الإحتمالات التي ليست من هموم دراستنا.

المهم أن يقال ما قيل في النماذج السابقة وأهمها غير احتمال الوضع والدس، أنه لو كان علي بن ابراهيم بصدد توثيق تفسيره لكان عليه أن يردّها أو يعلّق عليها.... وأما احتمال أنه أوردها في الكتاب تقيّة فيرده انتشار الكتاب في طبرستان معقل الدولة الزيدية وكذلك وجود روايات كثيرة في تفسيره فيها من الطعن على البعض بما لا يتناسب مع احتمال التقيّة منه.. وقد فصلنا بقية الإحتمالات فيما سبق من النماذج.

٤ - هناك موارد في التفسير تتعارض وما اكتشفه العلم من حقائق علميّة عن أسرار الطبيعة والكون كحقيقة البرق والرعد وكيفية حصول الكسوف والخسوف وحجم الكواكب بالنسبة إلى الأرض وغير ذلك، ولا أقصد تلك الموارد التي تتعارض والنظريات العلمية التي لم تصل بعد إلى مستوى الحقيقة العلمية، إذ أنني التزم بما ذكره الاخ الشيخ محمد زراقط في العدد الثالث

(١) المنجد مادة (ض ر ر).

من مجلة أصداء وهو في معرض اقتراح بعض الضوابط للإستفادة من العلوم الأخرى بقوله:

(١) - أن تكون القضية المطروحة في العلم قضية يقينية تمثل حقيقة علمية مقطوعاً بها، لا أن تكون مجرد نظرية.....^١.

وكنموذج نذكر ما جاء في التفسير من رواية طويلة، رجال سندها من القسم الأول وهي عن علي بن الحسين عليهما السلام أنه قال: (إن من الأوقات التي قدرها الله للناس مما يحتاجون إليه البحر الذي خلق الله بين السماء والأرض وإن الله قدر فيه مجاري الشمس والقمر والنجوم والكواكب ثم قدر ذلك كله على الفلك ثم وكل بالفلك ملكاً معه سبعون ألف ملك يديرون الفلك فإذا دارت الشمس والقمر والنجوم والكواكب معه نزلت في منازلها التي قدرها الله فيها ليومها وليلتها وإذا كثرت ذنوب العباد وأراد الله أن يستعذبهم بأية من آياته أمر الملك الموكل بالفلك أن يزيل الفلك الذي عليه مجاري الشمس والقمر والنجوم والكواكب ، فيأمر الملك أولئك السبعين ألف ملك أن يزيلوا الفلك عن مجاريه قال فيزيلونه فتصير الشمس في البحر الذي يجري فيه الفلك فيطمس حرها ويغير لونها فإذا أراد الله أن يعظم الآية طمست الشمس في البحر على ما يحب الله أن يخوف خلقه بالآية فذلك

(١) مجلة أصداء - العدد الثالث - مقالة (الفقه والعلوم الأخرى) - محمد زراقط -

عند شدة انكساف الشمس وكذلك يفعل بالقمر فاذا اراد الله ان يخرجهما ويردهما إلى مجراهما أمر الملك الموكل بالفلك أن يرّد الشمس إلى مجراها فيرد الملك الفلك إلى مجراه فتخرج من الماء وهي كدرة والقمر مثل ذلك..)^١.

الظاهر من الرواية أن سبب الكسوف والخسوف هو طمس الشمس أو القمر في البحر الموجود بين السماء والأرض .. وقد حاول المحشّي على هذه الرواية أن يوجّهها بأنه من المحتمل أن يكون ما ذكر في الرواية بمثابة جزء العلة والجزء الآخر هو ما كشفته الحقيقة العلمية من أن الكسوف عبارة عن حيلولة القمر بين الشمس والأرض، والخسوف هو حيلولة الأرض بين الشمس والقمر،.. إلا أن هذا الكلام لا يتم للقطع الحاصل عند العلماء من أن سبب الكسوف والخسوف هو ما ذكر لا غير، والدليل أننا نستطيع أن نهيّء كسوفاً اصطناعياً من هذا القبيل في مختبراتنا الأرضية من دون حاجة إلى أي علة أخرى ... وليس هنا محلّ إثبات هذه الحقيقة العلمية... ثم نحن وإن كنّا نوافق على مبدأ عدم رفض أي رواية لمجرد الاستبعاد.. ولكن أيضاً علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ما أوصانا به أنمتنا عليهم السلام من عرض ما يرد عنهم على القرآن والعقل القطعي، وإلا لم يكن لما أوصوا به(ع) من الروايات الصحيحة مصداقاً في الخارج، إذ يمكننا

حتى في البديهيات إذا ورد ما يعارضها أن نؤوله.. وعليه نرجح عدم صدور مثل هذه الرواية، وأيضاً ما رواه الراوي بعد ذلك عن أمير المؤمنين (ع) في حديث جاء فيه: (الأرض مسيرة خمسمائة عام الخراب منها مسيرة أربعمائة عام والعمران منها مسيرة مائة عام والشمس ستون فرسخاً في ستين فرسخاً والقمراً أربعون فرسخاً في أربعين فرسخاً بطونهما يضيئان لأهل السماء وظهورهما يضيئان لأهل الأرض والكواكب كأعظم جبل على الأرض...)¹.

ماله علاقة ببحثنا هو أن نقول إن أمثال هذه الروايات إما قد دسّت في التفسير وهذا بعيد إذ ليس هناك مبررات موضوعية للدرس ما دامت هي مسألة علمية لاعلاقة لها بعقيدة أو خصوصيات مذهب وغير ذلك وإما أن نقول بكذب بعض رواتها، وهنا كيف يمكن الأخذ بإطلاق هذه التوثيقات العامة لكل الرواة الموجودين في الكتاب، فلا بد من دراسة الروايات المماثلة لهذا النموذج دلالة وسندا، دلالة للتأكد من مخالفتها لحقيقة علمية، وسندا لتشخيص الكاذب في حال تمت الدلالة على أن المضمون مخالف لما هو قطعي.

ونستنتج من مجموع هذه النماذج المتنوعة أن القرينة تامة في عدم الأخذ بهذا التوثيق إلا إذا بنينا على أحد الاحتمالات وهو

(١) تفسير القمي- ج ٢ ص ١٧.

احتمال الدسّ في الكتاب ، فمع تشخّص هذا الدس كما ذكرنا، يبقى التوثيق على حاله عند المدّعي، غير أن هذا الاحتمال وإن كنا استقرّبناه في بعض النماذج إلا أننا استبعدناه في نماذج أخرى.

القرينة الرابعة والأخيرة:

تضعيف الشيخ أو النجاشي لبعض الرواة الواقعيين في أسناد التفسير المذكور، يدل على أن القمي لا يقصد توثيق جميع من ورد في تفسيره، وقد ذكر هذه القرينة الشيخ الإيرواني ولكنه أورد عليها قائلًا: (وفيه: لعل من ضعف هو ثقة في نظر القمي فيكون المورد من موارد التعارض بين التعديل والجرح، ولا يكون التضعيف قرينة على أن القمي لا يريد توثيق كل من ورد في تفسيره أجل لو كان الضعف مسلماً لدى الجميع وواضحاً أمكن أن يجعل ما ذكر قرينة ولكن أين وجود مثل ذلك)^١.

ما ذكره حفظه الله جيّد في الجملة، إلا أنه إذا نظرنا من زاوية أخرى سيبدو لنا الأمر مختلفاً، توضيح ذلك: بعد دراسة طويلة ومفصلة لكل الأسانيد الواقعة في تفسير القمي، وما قيل في ترجمة الرجال الواقعيين في أسناده (سننتاول كما تقدم سابقاً،

(١) دروس تمهيدية - مصدر سابق ص ١٧٤.

خصوص رجال القسم الأول الذي هو القدر المتيقن من تفسير القمي. ، تبين أنه يوجد (٢٤٣) راوياً تقريباً (بعد حذف المشترك)، منهم (١١٩) راوياً من مجهولي الحال ولم يرد لأكثرهم ذكر في المجاميع الرجالية والباقي ذكروا ولكن بلا توثيق أو تضعيف، ومنهم (١٠٤) من الثقات بحسب الظاهر، وهناك ٢٠ راوياً ممن ضَعُفُوا من قبل النجاشي أو الشيخ وغيرهما.. فتكون النسبة التقريبية هي ٤٢٪ من الثقات تقريباً و ٨٪ من المضعفين و ٥٠٪ من المجهولين.

هذه النسب هي من مجموع الرواة بما فيهم المجهولي الحال، وبما أنه في الواقع يوجد بين المجهولين الثقات والضعاف بنسب متفاوتة تبعاً للنسبة الإحصائية التي نحصل عليها من مجموع الموثقين والمضعفين، فلا بد إذا من معرفة هذه النسبة، لنطبقها على عدد المجهولين لنرى ما هو العدد المحتمل للثقات، وما هو العدد المحتمل للضعاف؟

إن مجموع عدد الموثقين والمضعفين هو (١٠٤ + ٢٠) أي ١٢٤، منهم (١٠٤) ثقات و (٢٠) ضعاف وعليه تكون النسبة الإحصائية هي ٨٣،٨٧٪ أي تقريباً ٨٤٪ من الثقات و ١٦٪ من الضعاف.

ثم لا يخفى أن هذه النسبة قد دخل فيها كل العوامل الكيفية، سواء من جانب الثقات كأمثال زرارة ومحمد بن مسلم أو من

جانب المضغفين كأمثال المفضل بن صالح (أبو جميلة) وذلك لتشخص كل الرواة الذين أخذت النسبة منهم.

ويبقى أن نشير إلى أن المضغفين جلهم ممن ضعفهم النجاشي وفيهم من وردت في ترجمتهم ألفاظ تتم عن اشتهارهم بالضعف من قبيل: (ممن ضعفه الأصحاب - ضعيف جداً - كذاب - يضع الأحاديث و....) أمثال المفضل بن صالح (أبو جميلة) وأحمد بن الحسين وسليمان الديلمي وعلي بن حسان الهاشمي وعمرو بن شمر وبكر بن صالح وعلي بن أبي حمزة الذي قال عنه ابن فضال: كذاب متهم في رواية صحيحة.

إن نسبة ١٦٪ من الضعاف هي نسبة لا يهملها الذهن البشري ويطرحها بل يأخذ بها وإن كانت قليلة نسبة إلى عدد الثقات، إذ تبعاً لهذه النسبة، من المحتمل أن يكون هناك $(119 \times 6) = 100 \div 19,04$ أي (١٩) راوياً من الضعاف مرددين بين (١١٩) من المجاهيل، ومع هذا العلم الإجمالي بوجود هذا العدد المعتد به عقلاً، كيف نطمئن إلى وثاقة كل الرواة الواقعين في الإسناد المذكور.

أخيراً: أظن أن هذا المقدار من القرائن كافٍ لعدم الأخذ بالتوثيق العام الذي بنى عليه بعض الأعلام، كما أن نسبة الثقات التي ذكرناها في القرينة الأخيرة هي نسبة عالية تجعلنا نميل نوعاً ما إلى الإحتمال الثاني الذي احتملناه في مراد علي بن إبراهيم من كلمة (ثقاتنا) وهو بما أن أغلب رجال إسناده هم من

الثقات، فيصح التعبير بثقتنا للأعم الاغلب وفي نهاية المطاف نذكر النتائج التي توصلنا إليها:

١- إن كتاب (تفسير القمي) هو خليط من تفسيرين بالإضافة إلى بعض الروايات الأخرى ولكن يمكن تمييز تفسير القمي من بين المجموع، كما يمكن تمييز الروايات التي تفوح منها رائحة الوضع من خلال عرضها على ما عليه المذهب من عصمة الملائكة والأنبياء (ع).

٢ - إن مقدمة تفسير القمي، كالكتاب خليط من كلامين بحسب الظاهر، الأول من حين الشروع بها إلى عبارة (قال أبو الحسن علي بن ابراهيم....)، والآخر لعلي بن ابراهيم وهو الذي ما بعد العبارة.

٣ - إن التوثيق العام لجميع رواة علي بن ابراهيم لا يمكن قبوله للقرائن التي ذكرناها.

تمّ ما أردت بيانه بفضل الله وعونه، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

مصادر الكتاب

المقرآن الكريم	
أصول علم الرجال بين النظرية و التطبيق	مسلم الداوري
بحوث في مباني علم الرجال (محاضرات الشيخ السند)	محمد صالح التبريزي
بحار الانوار	العلامة المجلسي
البيان في تفسير القرآن	السيد ابو القاسم الخوني
تفسير القمي	الطبعة الثانية منشورات مكتبة الهدى
تنقيح المقال	
حقائق هامة حول القرآن الكريم	جعفر مرتضى
دروس تمهيدية في القواعد الرجالية	بافر الايرواني
الذريعة الى تصانيف الشيعة	آقا بزرك الطهراني
رجال النجاشي - منشورات مكتبة الداوري	النجاشي
سنن الترمذي - دار إحياء التراث العربي	محمد بن الترمذي
صحيح البخاري - = = =	محمد بن اسماعيل
الفهرست	الشيخ الطوسي
مجلة اصدااء	جمع من الطلبة اللبنانيين
مراجعات في عصمة الأنبياء من منظور قرآني	عبد السلام زين العابدين
معجم رجال الحديث	السيد ابو القاسم الخوني
المنجد في اللغة	

الفهرست

- المقدمة : ١
- حول تفسير القمي ٧
- دراسة تحقيقية ٧
- توطئة ٧
- بين يدي التفسير ٩
- علي بن ابراهيم في سطور ١٠
- المباحث الرئيسية ١٣
- ١ - المبحث الاول: ١٣
- المبحث الاول ١٥
- حول صحة نسبة ١٥
- التفسير الموجود إلى القمي ١٥
- القرينة الاولى: ٢٤
- القرينة الثانية: ٢٥
- القرينة الثالثة: ٢٧
- القرينة الرابعة: ٢٨

المبحث الثاني	٣١
حول نسبة المقدمة إلى علي بن ابراهيم	٣١
المبحث الثالث	٤١
حول التوثيق العام لرجال تفسير القمي	٤١
القرينة الأولى:	٤٧
القرينة الثانية:	٤٨
القرينة الثالثة:	٥١
القرينة الرابعة والأخيرة:	٦٣
مصادر الكتاب	٦٧
الفهرست	٦٨